

نقد الشعائر

من جهة تفريق الأمة

من كتاب: فقه الشعائر الدينية
النهج الإلهي لإبقاء الدين وإحياء الأمة



آية الله الشيخ

فاضل الصّفار

النناش



Shia-Documents

نقد الشعائر

من جهة تفريق الأمة



قيل إنَّ تعظيم الشعائر الحسينية وترويجها وإن كان أمراً مستحباً وهو من الدين إلاَّ أنَّه لا يصلح في هذا الزمان ، وذلك لأنَّها تثير دفائن تاريخ الأُمَّة ، والوقائع والأحداث السياسية والدينية التي وقعت فيها وسبَّبت الحروب وسفك الدماء ، وقرّقت المسلمين إلى مذاهب ، وقد نسيت الأجيال اللاحقة الكثير من هذه الأحداث حتّى توحد المجتمع الإسلامي وتلاحم نسيج الأُمَّة ، فإحياء الشعائر يحيي التاريخ بما فيه من أحداث ووقائع ، ويذكر الأجيال بمواقف الأسلاف ، ويصنّف الأُمَّة إلى فريقين : فريق وقف في صف الحكّام والملوك والصحابة والتابعين الذين عادوا أهل البيت (عليهم السلام) وحاربوهم ، وفريق آخر أزرهم ونصرهم أو استشهد معهم . هذا من جهة . ومن جهة أُخرى فإنَّ تعظيم الشعائر وإحياءها يوجب البلبلّة السياسية ، ويزعزع الاستقرار والأمن الاجتماعي والسياسي في الأُمَّة ؛ لأنَّه يفضح الحكومات وسياساتها المعادية للدين وأهله ، ويزيد من الاحتقان بين الأُمَّة وحكّامها .

والخلاصة : أنَّ المشروع السياسي والاجتماعي للأُمَّة الإسلامية قائم على أساس توحيد المسلمين وجمع كلمتهم ، وهو طموح كبير تتطلّع إليه الملايين ، وتعظيم الشعائر يفشل هذا المشروع ، ويكرّس الخلافات في المجتمع المسلم ، وقد أمر البارئ عزّوجلّ بالوحدة في الأُمَّة والتآخي بين أبنائها في جمل

خبرية في مقام الإنشاء ؛ إذ قال سبحانه : (وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً)^(١) وقال سبحانه: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ)^(٢) وقبل مناقشة هذا الإشكال نقدّم عدّة ملاحظات توضيحية :

الملاحظة الأولى : أنّ الإشكال مبني على نظرة إيجابية لواقع الحياة السياسية والاجتماعية للأمة الإسلامية حتّى يظنّ بأنّ عوامل وحدة الكلمة في الأمة كلّها مجتمعة ، وأنّ الشعائر الحسينية هي الوحيدة التي توجب تفرقتها ، وفي هذه النظرة تهافت كبير ؛ لأنّ الأمة منذ زمان رسول الله (صلى الله عليه وآله) كانت منقسمة إلى شيعة موالين وغير موالين ، وكان أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله) فريقين تجاه أهل البيت (عليهم السلام) ، فريق مسلّم لأمر الله ورسوله في طاعتهم وولائيتهم ، وفريق مخالف كما يشهد له متواتر التاريخ والكثير من الوقائع والأحداث المروية بطرق الفريقين ، وقد استمرّ هذا النهج إلى يومنا هذا ، كما أنّ أتباع الفريق المخالف لأهل البيت (عليهم السلام) هم في أنفسهم منقسمون إلى مذاهب عديدة وفرق ، وقد أخبر بذلك رسول الله (صلى الله عليه وآله) بقوله : «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة ، فرقة ناجية والباقيون في النار»^(٣) ولا زال هذا الخلاف قائماً ، وهل هؤلاء فرقتهم الشعائر الحسينية ؟ وفي هذه الأزمنة زرع في الأمة حزب الوهابية بأهداف ودواع معروفة ، شأنه تفريق المسلمين وتكفيرهم واستباحة دمائهم وأعراضهم فماذا يقال فيه ؟ .

فيتحصّل : أنّ الشعائر الحسينية ليست هي العلة التي توجب تفرّق الأمة ، وإنّما هناك علل وعوامل عديدة توجب تفرّقها غالبها يرجع إلى السياسة ،

١ - سورة المؤمنون : الآية ٥٢ .

٢ - سورة الحجرات : الآية ١٠ .

٣ - الاقتصاد : ص ٢١٣ ؛ وانظر كمال الدين : ص ٦٦٢ .

وحتى لو افترضنا جدلاً أو مماشاة مع المستشكل جواز رفع اليد عن الشعائر بحجة أنها تفرّق الأمة فإن ذلك سوف لا يوجب توحد الأمة؛ بداهة أنّ انعدام إحدى العلل لا يوجب انعدام المعلول؛ لإمكان بقاء المعلول بسبب وجود علّة أخرى كما حقّق في المعقول، والعلل الموجبة لتفرّق الأمة عديدة: منها: قيام الأنظمة السياسية على التعصّب الطائفي .

ومنها: حرمان ذوي الحقوق من حقوقهم .

ومنها: وجود الأحزاب المفرّقة كالوهابية وتسلّطها على رقاب الناس .

ومنها: التدخّلات الغربية في بلاد المسلمين وتمير مشاريعها القائمة على التفرقة وتضعيف الأمة من الداخل، ونحو ذلك .

الملاحظة الثانية: أنّ هذا الإشكال يمتاز عن الإشكالين السابقين في أنّه يمكن أن يشمل جميع الشعائر الحسينية ولا يختصّ ببعضها كشعائر المواساة التي بني عليها الإشكالان السابقان، وعليه هذا الإشكال قد يتضمّن الدعوة إلى التخلّي عن الشعائر برمّتها وتجنّب كلّ ما يثير الآخرين ويؤدّي إلى شعورهم بالاستفزاز، سواء كان من مراسم العزاء أو البكاء أو الادماء وغيرها، بل يمنع حتى من إثارة قضايا التاريخ ونقل الوقائع التاريخية التي كان لها الدور الكبير في رسم مستقبل المسلمين .

وبعبارة موجزة أنّ هذا الإشكال لو تمّ وأريد تطبيقه لم يبق شيء في تاريخ الإسلام والمسلمين ولا في مبادئ الدين أصولاً وفروعاً إلاّ ومنعه بحجة واحدة، وهي أنّه يوجب تفرّق الأمة، وهو كما ترى .

الملاحظة الثالثة: أنّ الإشكال في نفسه يستبطن الدعوة إلى الجهل وإبطال الحقّ وإحقاق الباطل والتعامي عن حقائق التاريخ وعدم التعلّم من الماضي

لأجل بناء المستقبل بالنهج الصحيح ، وفي أحسن الأحوال يستبطن الدعوة إلى توحيد الأمة على مبادئ موهومة أو كاذبة مبنية على مصالح المرحلة الراهنة دون النظر إلى أصول القضايا وحقائقها ، فالالتفات إلى هذه الحقيقة والمرور عليها دون تعاط علمي صحيح فيه الكثير من المكابرة أو الاستغفال .

الملاحظة الرابعة : أن الإشكال يستبطن الدعوة للخضوع والركون إلى الظلم والظالمين وإبقاء الأمة في الضياع والحرمان من الحقوق ; طلباً للعافية والاستقرار السياسي على حدّ ما يقال ; لأنّ الشعائر تقلق الظلمة، وتفضح سياساتهم المفرّقة للأُمَّة ، والهادرة لحقوقها وكرامتها ، وفي هذه الدعوة ظلم كبير ; لأنّه بدلا من أن يحثّ المظلوم للمطالبة بحقه يحثّه للرضوخ ، وبدلا من أن يخاطب الحكّام الظلمة وأتباعهم من الذين تستفزّهم الشعائر الحسينية، ويحثّهم على إنصاف الناس واعطاء كلّ ذي حقّ حقه يطالب صاحب الحقّ بأن لا يفرّق وحدة الأمة ولو أدّى إلى السكوت عن حقه ، مع أنّ في تعظيم الشعائر وممارستها يتحقّق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والدعوة إلى الحقّ ونصرة المظلوم وممارسة حقّ إنساني مشروع .

إذا عرفت هذه الملاحظات نقول : إنّ الإشكال المذكور مناقش فيه من جهتين نقضية وحليّة ، أمّا الجهة النقضية فمن ناحيتين :

الناحية الأولى : دينية ، وذلك بسيرة النبي المصطفى (صلى الله عليه وآله)؛ إذ بعثه الله سبحانه هادياً ومبشّراً وداعياً إلى الله وسراجاً منيراً ، فاختلفت الأمة التي بعث إليها إلى مؤمنين وكافرين ، وتنازعوا وتحاربوا بعد أن كانوا أُمَّة واحدة، ونسيجها الاجتماعي والسياسي متماسك ، وهذا النهج اتّبعه سائر الأنبياء والمرسلين (عليهم السلام) إذ بعثهم الله سبحانه إلى أمّهم ففرّقوا فيهم واختلفوا، وهو ما أشار إليه القرآن الكريم بقوله سبحانه : (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً

وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيُحْكَمَ
بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ
الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ
يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ^(١) والآية صريحة الدلالة على أمور:

الأول: أن الوحدة في الأمة ليست هي الهدف، بل الحق والهدى.

والثاني: أن الدعوات الإلهية والرسالات السماوية ملازمة لوقوع الاختلاف
والتفرقة في الأمة، وهذا دليل حقايتها؛ لأنها لو كانت باطلة لتوافق عليها
أهل الباطل، وفي هذا إشارة إلى أنه ليس كل ما يوجب التفرقة في الأمة هو
أمر مذموم أو قبيح، وإنما ينبغي أن تلاحظ فيه الغايات والدوافع التي تقف
وراءه.

والثالث: أن الذين يخالفون الدعوات الحقّة هم أصحاب المصالح والبغاة،
ولذا لا تصحّ نسبة التفرقة إلى الأنبياء أنفسهم، بل إلى الباغين الذين يكابرون
ويعادون الحقيقة، ويعيقون تقدّمها.

والرابع: أن على الذين يؤمنون بالحقّ أن يواصلوا الطريق، ويعملوا بما
آمَنُوا به، ولا يترجعوا أو يرفعوا أيديهم عن الهدى وإن تفرقت الأمة فيه؛
لأنّ عاقبة أمرهم النصر والتفوق بإرادة الله سبحانه وإذنه.

ونلاحظ أنّ هذه الدلائل الأربعة منطبقة على الشعائر الحسينية من حيث
المبادئ والمنطلقات والغايات، ويعزّز هذه الحقيقة أمر الله سبحانه ورسوله
(صلى الله عليه وآله)؛ إذ نصب أمير المؤمنين (عليه السلام) إماماً وخليفة على
الناس، وأوجبا على الأمة مبايعته، وحرّما عليها مخالفته أو الخروج عليه،
مع أنّ هذا التنصيب صار سبباً لتفريق الأمة إلى حزبين نشبت من جرّائه

الحروب الطاحنة ، واستمرّ إلى يومنا هذا حتّى قال بعض المؤرّخين : ما سلّ سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سلّ على الإمامة في كلّ زمان ، وذكر جملة من الشواهد التي تكشف عن مدى الاختلاف والتفرّق فيها^(١) ، وقد أخبر الباري عزّوجلّ عن ذلك بقوله سبحانه : (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ النَّبِئِ الْعَظِيمِ * الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ)^(٢) وقد وردت النصوص الصحيحة عن أهل البيت (عليهم السلام) التي تفسّر النبأ العظيم بعلي أمير المؤمنين (عليه السلام) وولايته^(٣) ، إلى غير ذلك من الشواهد الكثيرة ، فما يقوله المستشكل في الإجابة عن هذا النقص يمكن أن يجاب به عن الشعائر .

الناحية الثانية : حقوقية ، وذلك إذا تصدّى بعض عقلاء الأُمّة وقادتها الدينيين والسياسيين للمطالبة بحقوقها وتأسيس مؤسسات إنسانية وحقوقية وتجمّعات للوصول إلى هذا الهدف ، فإنّها في الغالب توجب الانقسام والاختلاف في الأُمّة نفسها ، وربما توجب الاختلاف والاضطراب في الاستقرار السياسي للأُمّة ، لا سيّما في البلاد التي يحكمها حكّام مستبدّون وقمعيون ، فهل ينادي أصحاب هذا الإشكال دعاة الحرّية والإصلاح بالسكوت حفاظاً على وحدة الأُمّة؟ وكيف يوجّه سيرة العقلاء وأهل العلم والفكر والساسة والقادة والشعراء والعلماء على طول التاريخ الذين قادوا حركة الأُمّة نحو حرّيتها وكرامتها ، وتحملوا في هذا السبيل التضحيات والانقسامات؟

وأما الجهة الحليّة فيمكن أن تناقش من وجوه :

الوجه الأوّل : الظاهر أنّ الإشكال المذكور مبني على دعوى أنّ الوحدة

١ - أنظر الملل والنحل : ص ٢٤ ، المقدّمة الرابعة .

٢ - سورة النبأ : الآيات ٣١ .

٣ - أصول الكافي : ج ١ ، ص ٤١٨ ، ح ٣٤ ؛ عيون أخبار الرضا (عليه السلام) : ج ١ ، ص ٩ ؛ وانظر تفسير نور الثقلين : ج ٨ ، ص ٩٢٩ ، ح ٥٥ .

بين الناس أمر حسن فيحكم العقل والشرع بوجوبه ، والحال أنه ليس كذلك، وذلك لأنّ الوحدة من الصفات التي في نفسها لا تقتضي الحسن ، وإنّما تكتسب صفة الحسن من الوجوه الاعتبارية ؛ بداهة أنّ الاتّحاد على الباطل قبيح ، وهو حرام شرعاً ، بل حتّى التعاون على الإثم من المحرّمات المشدّدة، مع أنّ التعاون في رتبة أدنى من الاتّحاد .

فالعمل لأجل الوحدة والحفاظ عليها ينبغي أن يتقيّد بالوحدة على الحقّ، وأمّا الوحدة على الباطل والوحدة المبنية على التركيب بين الحقّ والباطل هي في المحصّلة من الوحدة على الباطل ؛ لأنّ التنازل عن الحقّ وغضّ النظر عن الصواب لأجل الوحدة هو في نفسه ركون إلى الباطل ؛ لعدم وجود ضدّ ثالث يتوسّط بين الحقّ والباطل ، وقد اتّفقت المناطقة على أنّ النتائج تتبع أحسنّ المقدمات .

وعلى هذا فحتّى إذا افترضنا صحّة الدعوى بأنّ تعظيم الشعائر توجب إحياء ما يفرّق الأُمَّة ويوقع الاختلاف بينها فإنّ هذا التفرّق ما دام على الحقّ فإنّه حسن ومطلوب شرعاً ؛ لما عرفت من أنّ إحياء الشعائر من الأعمال المستحبّة شرعاً ، وفي بعض مراتبها واجبة ؛ لما فيها من إحياء الدين والأمر بالمعروف ونصرة المظلوم وغيرها من عناوين مطلوبة شرعاً ، وحينئذ على من يختلف مع المؤمنين في النهج أن يعرف بأنّ طريقه خاطئ ، وعليه أن يعود إلى الهدى والصواب ؛ لما عرفته من دلالة الآية الشريفة السابقة ، وهو ما يؤكّده قوله تعالى : (الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ) ^(١) إذ وصفت المهتدين بالهداية الربّانية بأنّهم يتبعون القول الحسن ، ويذرون الباطل ، وحيث إنّ هذا الأمر يتوقّف على فطنة وتجرّد عن التعصّب والهوى وشفقتهم بأولي الألباب ، وظاهر الآية

يفيد الحصر ، فيدلّ بالمفهوم على أنّ غيرهم ليسوا من المهتدين ولا من ذوي العقول .

وعلى هذا المعنى تحمل الآيات الداعية إلى الأُمّة الواحدة والأخوّة بين المسلمين ، فإنّها ناظرة إلى الأُمّة الواحدة في الحقّ ، وقيام الأخوّة بين المسلمين على الحقّ لا على الباطل ، فلا إطلاق لآيات الأُمّة والأخوّة بحيث تشمل حتى صورة التوافق على مناهضة الحقّ والصواب ، أو هي منصرفة إلى ما ذكرنا ، أو مخصّصة بالأدلة النقلية والعقلية والسيرة المعصومة على عدم المبالاة بالترفة إذا كانت ناشئة من نزاع الحقّ والباطل وتلاحم جهود أهل الحقّ مقابل الباطل .

الوجه الثاني : أنّ الإشكال في نفسه مجمل ، أو فيه شيء من الغموض ، وذلك لسببين :

الأوّل : لأنّه لا يعرف أنّ مراد المستشكل من الوحدة المعنى الاصطلاحي الذي يقوم على أساس اندماج الاثنين وضمحلّهما في واحد كالوحدة في إمامة الأُمّة ، أو المعنى العرفي الذي يطلق على الاتّحاد الذي يراد به ذوبان أحد الطرفين في الآخر ، والتعاون الذي يراد به المشاركة في إنجاز مشروع أو اتّخاذ موقف ونحو ذلك ، فإنّ لكلّ معنى من هذه المعاني أحكامه الخاصّة .

والثاني : لأنّ دعوى وحدة الأُمّة الإسلامية أمر حسن ومطلوب على كلّ حال غير صحيح ، كما أنّ المعنى المراد من الدعوة غير واضح ؛ لوجود عدّة معانٍ محتملة للوحدة :

الأوّل : الوحدة العقيدية ، بمعنى أنّ تتحد الأُمّة أجمع على عقيدة واحدة في أصول دينها ، وهذا بمعنى من المعاني ممتنع عقلا ؛ لوجود الاختلاف في بعض الاعتقادات على نحو النقيض ، فلا يعقل اجتماعها أو توحيدها ، ففي عقيدة

التوحيد مثلاً بعض المسلمين مشبّهة، وبعضهم مجسّمة، بينما ينفي الإمامية كلّ ذلك، وفي النبوة يعتقد بعض المسلمين بعدم العصمة الشاملة للنبي (صلى الله عليه وآله)، وبعضهم يميز الخطأ والسهو عليه، وبعضهم يميز عليه الكفر قبل البعثة، والإمامية ينفون كلّ ذلك، وفي الإمامة يعتقد جمع من الإمامية بأنّها من أصول الدين، ولولا الإيمان بها لم يتمّ إيمان ولا عمل، بل ولا يقبلان، وهي منصب إلهي بعد النبي (صلى الله عليه وآله) ثبت بالنصّ الجلي، بينما يرى غيرهم أنّها من فروع الدين، وتتمّ باختيار الأمة وهكذا.

ومن الواضح أنّ هذه الأصول والاعتقادات متناقضة، فإذا أُريد توحيد الأمة عليها مع احتفاظ كلّ مذهب بمعتقداته كان من مصاديق جمع النقيضين، وهو ممتنع في نفسه. نعم إذا أُريد التنازل عنها تصبح الوحدة من الأمور التي لها إمكان عقلي ولكن ليس لها إمكان وقوعي؛ لأنّ الوحدة في الأصول لا تتحقّق إلاّ إذا تنازل أحد الطرفين عن أصوله والتحم بالثاني، أو تنازل الاثنان معاً والتزما بعقيدة أخرى، أو خلطاً أصول الطرفين وأسساً عقيدة ثالثة يتفق الطرفان عليها.

وكلّ هذه الفروض باطلة عقلاً وشرعاً، ومنافية للضرورة الدينية، وليس سبب الامتناع الشعائر الحسينية كما يتوهّم المستشكل.

الثاني: الوحدة الفقهية، بمعنى أن تتحد الأمة أجمع وتمشي على مذهب واحد في الأحكام الفرعية من العبادات إلى الديّات وسائر ما يتعلّق بالوظائف الشرعية للمكلّفين، وهذا الفرض كالأول بمعنى من المعاني يكون ممتنعاً عقلاً، وبمعنى آخر ممكن عقلاً، ولكنّه غير ممكن وقوعاً؛ إذ ينشعب إلى احتمالات عديدة جميعها باطلة، وسبب امتناعها ليس الشعائر الحسينية.

الثالث: الوحدة السياسية، بمعنى وحدة المواقف التي تتعلّق بمصالح

الأمة السياسية والاجتماعية المشتركة ، وتتقوم بركنين هما المحبة والتعاون على البر والتقوى ، وهذا أمر ممكن ذاتاً وممكن وقوعاً ، ولكنه لم يتحقق عادة إلا بتوفر مجموعة من الشروط هي في الغالب متعدّدة :

الشرط الأول : الشعور بالحاجة الماسّة إلى الوحدة بين أطراف الأمة.

الشرط الثاني : أن يتوفر وعي فكري وثقافي في الأمة يؤمن بضرورة الوحدة وتنسيق المواقف لأجل تحقيق أهداف الأمة وضمان مصالحها .

الشرط الثالث : أن تقوم الثقافة والأخلاق العامّة على احترام الآخر وقبوله على ما هو عليه من أفكار ومعتقدات ، وإعطاؤه الحق في إظهار آرائه وممارسة شعائره ، وهذا الأمر لم يتحقق حتّى في مثل هذه الأيام التي صار دعاة الحرية وحقوق الإنسان كثيرين ، ومقنّنة حقوقهم في القوانين الدولية والمحليّة ومدعومة بمؤسّسات كبرى ، فلا زال الشيعة وهم نصف المسلمين لم يعترف لهم بالكثير من الحقوق ، وقد حرموا من حقوقهم حتّى في مناهج التعليم والمحاكم والإعلام ، ولا زالوا محرومين في الكثير من الحقوق الإنسانية والسياسية ، وفتاوى التكفير ضدّهم قائمة ، ولا زالت دماؤهم وأموالهم وأعراضهم مستباحة بسبب التعصّب المذهبي المستولي على القرار الإسلامي والدولي والتكتّلات الحاكمة في العالم وفي المنطقة ، فكيف يمكن أن تتحد الكلمة وهذا هو الواقع الذي يعيشه المسلمون ؟

الشرط الرابع : أن يتصدّى جماعة من العقلاء وأهل العلم وأصحاب القرار الديني والسياسي لإيجاد هذه الثقافة ، وتقديم المشاريع التي تجمع الأمة في طريق واحد وغايات مشتركة .

الشرط الخامس : أن تتبّه الأمة إلى مشاريع التفريق والتقسيم التي تفرضها السياسات الدولية والاقليمية وتعالج آثارها ، فمن دون مكافحة مشاريع

التقسيم بالتفاهم والحوار وعقد مؤتمرات تشاورية وتخطيطية توحد القرارات والخطط والأساليب لا يمكن للأمة أن تتوحد في مواقفها وأهدافها، كما أن من دون باقي الشروط لا يمكن أن يتم توحد في الآراء والمواقف المختلفة كما هو ملحوظ ومشاهد في حالة الأمة الإسلامية اليوم، وعليه العشرات من الشواهد والبراهين .

والخلاصة: أن المعاني المحتملة للوحدة عديدة، فإن أريد منها المعنى الأوّل أو الثاني فهما ممتنعان ذاتاً أو وقوعاً، وإن أريد الثالث فهو متعدّد لفقدان شرائطه، فيسقط الإشكال من نفسه .

ويتحصّل من كلّ ما تقدّم: أن قضية الوحدة في الأمة من القضايا المستعصية منذ قديم الأيام، وهناك مشاريع كثيرة لتقسيم الأمة والمنع من توحدّها حتّى على مستوى المواقف والعمل، فضلاً عن الفروع والأصول، وهذه المشاريع بعضها نابع من ثقافة الأمة، وبعضها من قادتها وزعمائها، وبعضها من المطامع الخارجية، وهذه جميعاً موجودة منذ قديم الأيام، ولا علاقة لها بالشعائر الحسينية .

فدعوى أن الشعائر توجب تفريق الأمة من قبيل تحصيل الحاصل وتعليق الأمر على المحال العقلي أو العادي، على أن الشعائر الحسينية إذا لوحظت من حيث دورها وأهمّيّتها والوعي الذي تنشره في الأمة يمكن أن تكون أحد مشاريع التوحيد والوحدة في الأمة، كما لوحظ ذلك في تجارب عديدة مرّت في تاريخ الأمة .

إنّ الأمة وبمقدار ما تمسّكت بالإمام الحسين (عليه السلام) ونهجه توحدت وتلاحمت واستطاعت أن تصل إلى أهدافها، وذلك لأنّ الإمام الحسين (عليه السلام) وما يرتبط به من مواقف وشعائر من القضايا المشتركة التي

يَتَّفِقُ عليها المجتمع الإنساني على اختلاف أفكاره ومعتقداته ، كما تشهد به تصريحات القادة وزعماء العالم والمفكرين والباحثين فيه ، فلو تصدّى جماعة لاستثمار رسالة الشعائر الحسينية وجمع كلمة الأمة عليها لأمكن أن تكون مشروعاً وحدوياً ليس للأمة الإسلامية فقط ، بل للمظلومين في المجتمع الإنساني .

الوجه الثالث : أنّ الصغرى التي سلّم بها المستشكل غير تامّة ، وذلك لأنّ الذين يعظّمون الشعائر يؤدّون وظيفتهم الدينية ويطلبون بذلك رضا الله سبحانه ونيل ثوابه ، ومواساة إمامهم الحسين (عليه السلام) ، ونحوها من عناوين شرعية مهمّة ، ولا يقصدون بذلك إثارة أحد أو استفزاز جماعة أو تقسيم الأمة ، بل يمارسون عملاً يعدّ بحسب القوانين العالمية حقّاً إنسانياً وممارسة عبادية خاصّة .

فإذا تأثّر من هذا جماعة وتحفظوا من شكله أو من مضمونه فإنّ الإشكال يرد عليهم لا على من يمارس حقّه الطبيعي ، وإلاّ لأمكن منع كلّ صاحب حقّ ورأي أن لا يظهر ذلك نظراً لتأثير جماعة به أو تفرّقهم ، وهذا ما لا يلتزم به أحد ، ولم يسنّ في قانون ولا في شريعة ، ولذا نرى أنّ المسيحي حرّ في ممارسة طقوسه العبادية في البلاد الإسلامية ، ولا يحقّ لمسلم أن يعترض عليه بأنّ هذا يوجب تفتيت وحدة النسيج الاجتماعي ، أو يفرّق المواطنين إلى مسلمين ومسيحيين ، كما أنّ المسلم في البلاد المسيحية حرّ في مزاولته أعماله وإظهار شعائره ، ولا مجال لأحد أن يعترض عليه بأنّه يوجب التفرقة في المجتمع المسيحي ، بل وهناك الكثير من المسلمين تجنّسوا وحملوا هويات البلاد المسيحية بما زاد من أعداد المسلمين أضعافاً مضاعفة في الوقت الذي كان النسيج الاجتماعي مسيحياً في الغالب ، وذات الشيء يقال بالنسبة لسائر

الأديان والمعتقدات .

ولو افترضنا أن جماعة من المسيح تأثروا بما يقوم به المسلمون من عبادات وأسلموا أو جماعة منهم عادوا المسلمين وسبوا لهم الأذى والضرر بسبب تعصبهم وعدم احترامهم لحرية العقيدة والمذهب فإن المنطق والعقل والقانون والشرع كلها تتوافق على عدم إعطائهم هذا الحق، ولا يبيح لهم الاعتراض، ولو افترضنا أنه شكا من الاختلاف والتفرقة فإن المؤاخذة على من أراد الاختلاف والتفرقة بسبب تعصبه، ولا يحاسب من زاول حرّيته وأظهر شعائره التي يؤمن بها .

فيتحصّل: أن إحياء الشعائر الحسينية لا توجب تفرقة ولا اختلافاً بين المسلمين بحسب القواعد المنطقية؛ لأنّها لا تتعدّى أن تكون مزاولة للحقوق الطبيعية في الطقوس والمراسم الدينية حالها كحال سائر مراسم الأديان والمذاهب، فإذا وجد من يتأثر ويشعر بالاستفزاز منها فالمشكلة فيه لا في الشعائر، وينبغي أن يتوجّه النقد إليه، ويسعى لمعالجة نفسه ليحترم حقوق الآخرين في التعبير عن آرائهم ومواقفهم وليس إلى الشعائر التي هي قيمة عظمت عليها قام الدين، وبها اهتدى الملايين .

ولو سلّمنا الصغرى جدلاً وافترضنا أن الشعائر توجب الاستفزاز والتفرقة في الأمة فإنّ هذه التفرقة لا تصلح للمنع من تعظيم الشعائر، وذلك لسببين: السبب الأوّل: أن الذين يشعرون بالاستفزاز والتفرقة من الأمة هم الأقلية القليلة بالقياس إلى جماهير المسلمين عموماً، وهم المتعصبون أو الذين لم يدركوا حقائق التاريخ أو مكانة الإمام الحسين (عليه السلام) وأهميتها في الدين وفي حياة المسلمين، وهذا ما يشهد به الوجدان، فإنّ الشعائر كانت ولا زالت تمارس في كلّ مكان وزمان، وفي بلاد ليس جميع أهلها من الإمامية ولم يتأثروا

منها ، أو يشعروا بالترفة والاختلاف ، ولم يرد حتّى في كتب التأريخ التي دوّنتها أفلام ليست شيعة عادة مثل هذا الإشكال أو الاعتراض ؛ لأنّ الإمام الحسين (عليه السلام) هو قاسم مشترك يتفق عليه جميع المسلمين ، ويعظّمونه ويحيون شعائره كلّ بطريقته ، وليس من المعقول أن تحرم الأكثرية الساحقة من المسلمين من ممارسة هذا العمل الديني العبادي والذي ينعكس على مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية لأجل القلّة القليلة ، فإنّ ذلك من أظهر مصاديق ترجيح المرجوح على الراجح ، ومخالفة لبديهية العقل وسنن القوانين والأنظمة العقلانية القائمة على ترجيح حقّ الأكثرية على الأقلية .

السبب الثاني : ولو سلّمنا ما ذكر فإنّ المسألة تدخل في باب التزاحم الذي يستدعي تقديم الأهمّ على المهمّ ، ولدى ملاحظة المصالح والآثار المعنوية والمادية التي تحقّقها الشعائر الحسينية في العالم الإنساني أولاً ، ثمّ في الأمّة الإسلامية ثانياً ، وفي المجتمع الشيعي ثالثاً من أمر بالمعروف ونهي عن المنكر وتربية الأجيال على الهدى والاستقامة والإيمان بقيمة الكرامة والحريّة ومحاربة الظلم والفساد ونحوها من قيم عظيمة لا تنهض بها جامعات ومعاهد والآلاف من الكتب والأبحاث بالقياس إلى الضرر الحاصل من شعور البعض بالاختلاف والترفة ، فإنّ هذه المصلحة تغلب ، وترجّح عليها ، بل تغطّي على ضررها بما قد لا يبقى معه ضرر ، ويكفي شاهداً على هذا الحرب المتواصلة التي يشنّها أعداء الدين والحكّام الظلمة وأتباعهم على الشعائر ، فإنّها لو كانت مجرد تظاهرة دينية لم يتوجّه إليها الطعن والمنع ، ولما قمعت الأنظمة الحاكمة المتظاهرين بها ، ولكنّها تظاهرة دينية وسياسية وحضارية ، وتشتمل على الكثير من القيم والمبادئ الحقّة التي يستعديها أي طاغوت وظالم وطالب دنيا .

والحاصل : أنّ الدعوة إلى التخليّ عن تعظيم الشعائر بحجّة أنّها توجب
التفرقة في الأُمَّة غير سديدة ، ولا تحظى ببرهان عقلي ولا دليل نقلي ولا قواعد
قانونية ، بل هي باطلة في نفسها من حيث صغرها وكبرها .